لأن السوفيات «أبلغوا الينا ذلك» قبل القمة. لكنه أشار، أيضاً، الى ان الرئيسين، السوفياتي والاميركي، لم يبحثا في هذه المسألة في خلوتهما في كامب ديفيد. وأضاف ان موقف بلاده، من هذا الموضوع، يختلف عن الموقف السوفياتي؛ اذ هي «تؤيد علناً، ومن دون شروط، مبدأ هجرة اليهود السوفيات؛ لكننا لا نؤيد انشاء مستوطنات جديدة، أو توسيع ما هو قائم، الآن، في الارض المحتلة». وزاد: «اننا لا نربط بين المسألتين بالطريقة التي عرضها غورباتشيوف». ولاحظ «ان السوفيات يواجهون، في هذه القضية، مشاكل أكبر ممّا نواجه نحن» (**نيويورك تايمز**، ٥/٦/١٩٩٠).

في الوقت عينه، قالت المتحدثة بلسان وزارة الخارجية الاميركية، مارغريت تتوايلر، ان المسؤولين الاميركيين غير متأكدين ممّا قصده غورباتشيوف عندما هدّد بايقاف الهجرة. وأضافت، انه «لم تظهر في القمة [في واشنطن] أي اشارة الى ان السوفيات لن يفوا بتعهداتهم السماح بهجرة اليهود، ونتوقع ان يستمروا في ذلك، لأنهم يعرفون أهمية الموضوع بالنسبة الينا» (**المصدر نفسه**).

وبصرف النظر عن وجهة النظر الاميركية، في هذا الخصوص، فقد سارعت الدبلوماسية السوفياتية الى تمييع تحذير غورباتشيوف، عندما قال نائب رئيس القسم الدولي في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي، اندريه غراتشيف، انه يأمل في الّا تكون تصريحات شامير، التي أعادت تأكيد «حق» المهاجرين في الاستيطان أينما شاءوا، «الكلمة الاخيرة»، وأضاف: «آمل ألّا يكون هذا هو الرد النهائي». ورفض وضع اطار زمني لتنفيذ تحذير غورباتشيوف (**الحياة**، ٥/٦/١٩٩٠).

وبالفعل، فقد صرّح مسؤول اميركي بأن الاتحاد السوفياتي سحب التحذير الذي كان غورباتشيوف أطلقه في ختام «قمة واشنطن» بايقاف هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل، اذا مضت في توطينهم داخل الارض المحتلة. وقال، ان بيكر أبلغ الى نظيره السوفياتي، ادوارد شيفاردنادزه، خلال اجتماع فيما بينهما في كوبنهاغن، انه قلق من تصريحات الرئيس السوفياتي في هذا الشأن. ورد شيفاردنادزه على ذلك بقوله، ان الاتحاد السوفياتي «ليست لديه النيّة لتغيير موقفه من تسهيل الهجرة، وانه ملتزم هذا الموقف». وأضاف، ان الوزير السوفياتي أبلغ الى نظيره الاميركي انه سيتمّ اعلام الحكومة الاسرائيلية بأن الموقف السوفياتي من الهجرة لم يتغيّر، الّا انه لم يفصح عن الاسلوب الذي سيتمّ به الاعلام للاسرائيليين، نظراً الى عدم وجود علاقات دبلوماسية بين الجانبين (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٧/٦/١٩٩٠).

تفجير مدروس

ربما استطاعت الادارة الاميركية طيّ ملف الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي الى اسرائيل، لكنها، في المقابل، ظلّت متمسّكة في معارضتها السياسة الاسرائيلية الرامية الى الاستمرار في بناء المستوطنات في الارض الفلسطينية المحتلة (توماس فريدمان، **نيويورك تايمز**، ١٦ ـ ١٧/٦/١٩٩٠). من هنا، كرر الرئيس الاميركي موقف بلاده المعارض لهذه السياسة، معترفاً بأن اسرائيل لم تستمع للاحتجاج الاميركي، وان هنالك «مستوطنات تتعارض مع سياسة الولايات المتحدة الاميركية» في الارض المحتلة. وشدّد على ان ادارته ستستمر في «محاولة اقناع الحكومة الاسرائيلية بأنه من غير المثمر المضيّ في بناء مستوطنات اضافية في هذه الاراضي». وأضاف، ان هدف بلاده هو «جلب الاطراف الى طاولة السلام»، وانه، ووزير خارجيته، «عملا جاهدين مع الاسرائيليين لدفعهم الى التفاوض»، مشيراً الى ان هذه الخطوة هي الاكثر الحاحاً، والى انه سيستمر في تكرار الموقف الاميركي، وفي «الدعوة الى محادثات السلام» (**الحياة**، ٤/٦/١٩٩٠).

وبالطبع، لم يكن هذا هو الملف الوحيد الذي حافظت الادارة على ابقائه مفتوحاً في علاقتها مع اسرائيل، وانما أُضيف اليه ملف لا يقل أهمية عنه، خصوصاً بعد تشكيل الحكومة الاسرائيلية الجديدة. فقد أجمع المراقبون والمحللون السياسيون، في واشنطن، على ان الحكومة الاسرائيلية الجديدة، وما أعلنته من مبادىء أساسية لسياستها، لم تدع مجالاً للشك في ان المنطقة مقبلة على مرحلة خطرة تهدد بوقوع مواجهة جديدة، وان جهود السلام التي بذلتها الادارة، في الفترة الماضية، باتت في حكم المنتهية، على الرغم